

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال

المتفجرات من مخلفات الحرب

الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

الردود على الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2 المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ والمعنونة القانون الإنساني الدولي والمتفجرات من مخلفات الحرب

رد من جمهورية الصين الشعبية

١- أولت الحكومة الصينية دائماً أهمية كبرى لتطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي المتعلقة باستخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة، التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب، وطبقت تلك المبادئ في كل جانب من جوانب أنشطتها العسكرية. وتسلم الصين بأن ولاية الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب هي "مواصلة النظر، بما في ذلك بمشاركة الخبراء القانونيين، في تنفيذ المبادئ القائمة في القانون الإنساني الدولي...". وتلاحظ أيضاً "نهج الخطوات الثلاث" الذي اقترحه المنسق في ورقته المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد درست الصين الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2 والاستبيان الوارد فيها دراسة متأنية، وها هي تقدم ردودها بشأن تطبيق وتنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده فيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة في الصين على النحو التالي:

الجزء الأول - مدى انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

ما هي المبادئ القائمة في القانون الإنساني الدولي التي تنطبق على استخدام القوة في نزاع مسلح والتي يعتبر أنها ذات صلة باستخدام الذخائر، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب؟

٢- تعتقد الصين، بالنظر إلى عالمية انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده، أن المبادئ التالية ينبغي احترامها عند استخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة، التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب، مع مراعاة الخصائص المميزة لهذه الذخائر:

١٠- مبدأ الإنسانية. يقتضي هذا المبدأ أن تستخدم الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب، في أثناء حرب أو نزاع مسلح، استخداماً يتفادى قدر الإمكان إلحاق آلام أو إصابات أو أضرار لا لزوم لها؛

٢٠ مبدأ الضرورة العسكرية. ويعني ذلك أن "الضرورة العسكرية" لا ينبغي اتخاذها ذريعة لتبرير انتهاكات لقوانين الحرب - ب أو استخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب مع العلم التام بجسامة الأضرار الجانبية أو المعاناة المفرطة أو التي لا لزوم لها التي قد يتسبب فيها استخدام هذه الذخائر؛

٢١ مبدأ التناسب. ينص هذا المبدأ على أن استخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب، في أثناء حرب أو نزاع مسلح، لا يجب أن يتسبب في أضرار غير متناسبة مع الهدف العسكري المباشر والمحدد المنشود؛

٢٢ مبدأ التمييز. ويقتضي ذلك التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وبين الأهداف العسكرية وغير العسكرية في أثناء حرب أو نزاع مسلح لحماية للأشخاص والأهداف غير العسكريين من الأذى في عمليات القتال.

الجزء الثاني - تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

ما هي التدابير التي اتخذتها دولتكم لتنفيذ المبادئ القائمة في القانون الإنساني الدولي التي تعتبرها دولتكم مبادئ ذات صلة باستخدام الذخائر، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب؟

٣ - وفقاً للمبادئ المذكورة أعلاه، اعتمدت الصين بشكل إيجابي التدابير التالية في إطار جهودها الصادقة الرامية إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي بشأن استخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب:

أولاً، انضمت الحكومة الصينية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية والبروتوكولات الأولى والثاني والثالث والرابع المرفقة بها، وصدقت على تعديل المادة ١ من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى البروتوكول الثاني المعدل، وأوفت تماماً بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وتستعد حالياً بشكل حثيث للتصديق على البروتوكول الخامس.

ثانياً، تعد الصين طرفاً في جميع أهم اتفاقات القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية المدنيين، التي نُفذت عبر مطابقة القانون الداخلي لها. وتنص المادة ٦٧ من قانون الدفاع الوطني على أن "جمهورية الصين الشعبية ملزمة في علاقاتها العسكرية الخارجية بالمعاهدات والاتفاقات ذات الصلة التي أبرمتها مع بلدان أخرى، أو انضمت إليها أو قبلتها". ونفذت الصين أحكام القانون الإنساني الدولي في القوانين والأنظمة والتعليمات الإدارية العسكرية الداخلية ومدونة قواعد السلوك بالنسبة للعمليات العسكرية، وهي أحكام ملزمة لجميع الوحدات العسكرية وأفرادها. وينص القانون الجنائي على فرض عقوبات على الأفراد العسكريين لخرقهم القانون الدولي الإنساني، مما يضمن الامتثال.

ثالثاً، أولى الجيش الصيني دائماً أهمية كبرى إلى تعزيز التوعية بالقانون الإنساني الدولي وقدم دائماً دروساً للقادة والجنود في الموضوع، مما يجعلهم على اطلاع على الأحكام ذات الصلة. ويشمل كل من التعليم النظري في

الأكاديميات العسكرية والتدريب العسكري على مستوى القاعدة دروساً في القانون الدولي بما فيه القانون الإنساني الدولي. ووفقاً للبروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف (المادة ٨٢)، أحدثت خدمات استشارية قانونية داخل الوحدات العسكرية الصينية على مستوى الفيلق أو ما فوق وأنشئت محطات إعلامية قانونية على مستوى الفرق أو ما فوق. وتعد هذه الهيئات مسؤولة عن إسداء المشورة القانونية بشأن انطباق القانون الإنساني الدولي الحالي وتنفيذه.

وأخيراً، وفيما يتعلق بإنتاج واستخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب، بذلت الصين قصارى جهدها مستخدمة الوسائل التقنية لوقاية المدنيين من الإصابة. واتخذت خطوات أيضاً من أجل العمل على إزالة الذخائر غير المنفجرة وتدميرها في الوقت المناسب عند انتهاء النزاع المسلح، حفظاً لأرواح المدنيين ولملكاتهم. وأنشئت وكالات وظيفية كبرى في إدارات الأركان العامة وإدارات المشتريات العسكرية من أجل استعراض قانونية الأسلحة الجديدة، والأساليب الجديدة لشن الحرب والنظريات العسكرية الجديدة المقترحة.

٤- وترى الصين أن هناك ما يكفي من مبادئ القانون الإنساني الدولي المتعلقة باستخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة التي قد تصبح متفجرات من مخلفات الحرب. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ هذه المبادئ في جميع جوانب أنشطتها العسكرية. والأولوية الآن لتعزيز سريان البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب في وقت مبكر، حتى يتسنى الإسراع بتنفيذ المبادئ والتدابير المنصوص عليها في البروتوكول من أجل التصدي للمشاكل التي تسببها المتفجرات من مخلفات الحرب.

— — — —